الأنوار
الخميس 14-12-2017 العدد 15109

طلاب من ٣٤ مدرسة يختبرون حياة برلمانية في «اليسوعية»

انطلق برلمان الطلاب في حرم العلوم الإجتماعية في جامعة القديس يوسف، من تنظيم معهد العلوم السياسية.

وللسنة الثالثة عشرة على التوالي، شرّع معهد العلوم السياسية، بإشراف مديرته الدكتورة كارول الشراباتي، أبوابه لاستقبال طلاب من أربع وثلاثين مدرسة رسمية وخاصة من مختلف المناطق اللبنانية.

ويكمن الهدف من هذه المبادرة، وفق بيان للمعهد، في إفساح المجال أمام الطلاب التي تراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة لاختبار حياة برلمانية وسياسية سليمة أصبحنا نفتقدها منذ زمن في ظل تعطيل مؤسسات الدولة.

استهلت الجلسة الإفتتاحية للبرلمان بكلمة معهد العلوم السياسية التي ألقاها الطالب جيو ويل، ثم عرضت مديرة معهد العلوم السياسية الدكتورة الشراباتي وممثلة مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت الدكتورة سايكو سوجيتا جديد هذا العام، وهو «لعبة البرلمان» باسم «بدا جلسة»، التي أنتجها معهد العلوم السياسية بالتعاون مع اليونسكو. هذه اللعبة تسمح للطلاب بأن يتعرفوا الى عمل البرلمان وكيفية سن القوانين من خلال لعبة ورق جماعية وتفاعلية ستوزع على كل المدارس المشاركة.

بعد ذلك تحدّث وسام لحام، وهو استاذ في معهد العلوم السياسية، عن الحياة البرلمانية ودور النواب الذي نص عليه الدستور و مراحل التشريع.

أربعة مشاريع قوانين اقترحت لبرلمان هذا العام: قانون إلغاء الطائفية السياسية، قانون الزواج المدني الإختياري، قانون اللاجئين، وتعديل قانون الموارد البترولية في المياه البحرية. فكانت جلسة تعريفية إطلع فيها «الطلاب- النواب» - وبنصاب مكتمل - على كل مشروع من هذه المشاريع عبر عروض قدمها خبراً حضروا خصيصاً للمشاركة في إفتتاح أولى جلسات مجلس ينبض بروح شبابه.

وتحدّث الوزيران السابقان شربل نحاس وزياد بارود عن ضرورة إلغاء الطائفية السياسية، مشيرين الى أن الدستور اللبناني ينص على عدم التمييز بين المواطنين على أي أساس ديني أو مذهبي.

ثم تحدثت المحامية غيدة فرنجية، نائبة رئيس جميعة «رواد الحقوق» وعضو الهيئة الإدارية لجمعية «المفكرة القانونية»، عن إشكالية اللاجئين في لبنان. واقترحت على الطلاب -النواب بعض الأفكار التي تسمح لهم بسن قانون يمكن الدولة اللبنانية من إدارة وجود اللاجئين في لبنان مع ضمان حقوقهم الإنسانية.

وعرف المحامي الياس قليموس مشروع قانون الزواج المدني الإختياري الذي قامت بتحضيره نقابة المحامين في بيروت، مشددا على حق كل لبناني في اختيار طريقة زواجه.

وعرضت ديانا قيسي، المديرة التنفيذية للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز، ثغرات قانون الموارد النفطية الحالي، وقدمت للطلاب بعض الإقتراحات لتعديل هذا القانون بما يسمح بتعزيز الشفافية في قطاع النفط.